مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

هل تؤثر الحرب في غزة على مستقبل قطاع الطاقة بمنطقة شرق المتوسط

د. أحمد قنديل

بقلم خبير

إصدارة إلكترونية نصف شهرية

يصدرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء

71

٢٨ مارس ٢٠٢٤

رئيس المركز

السيد/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير

د. أسعد الصادق

رئيس محور دعم القرار

إشراف

د. خديجة عرفة

رئيس محور التواصل المجتمعي

مدير التحرير

د. إسراء أحمد إسماعيل

مدير الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية

التصميم الجرافيكي

م. أيمن الشريف

م. نسمة أيمن

المراجعة

الإدارة العامة للجودة

أ. أيمن سيد

بقلم خبير

إصدارة إلكترونية نصف شهرية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، تُناقش أحد الموضوعات المطروحة على الساحة من جوانبه كافة، لتقدم رؤية متكاملة بشأن هذا الموضوع من وجهة نظر "خبير".

الآراء الواردة تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعكس بالضرورة رأي أو سياسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

كلمة المركز

لم تقتصر تداعيات الحرب في غزة على الداخل الفلسطيني فحسب، وإنما اتسع نطاقها ليشمل الساحتين الإقليمية والدولية؛ حيث تفاقمت التوترات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، فضلًا عمَّا خلفته من تداعيات طويلة المدى على العلاقات الدولية، والاقتصاد العالمي، وفي الصدارة منها قطاعا السياحة والطاقة.

ورغم محدودية تأثير الحرب على قطاع الطاقة في الأيام الأولى للحرب، فإن استمرار العمليات العسكرية دون نهاية تلوح في الأفق، والتصعيد على الجبهة اللبنانية، واستمرار الهجمات الحوثية في البحر الأحمر والهجمات الغربية المضادة ينذر بزيادة التقلبات في أسواق الطاقة العالمية، لا سيَّما وأن الشرق الأوسط يعد مركزًا محوريًّا لإنتاج الطاقة العالمية، ومن ثمّ فإن التوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة تنطوي على تداعيات خطيرة لأسواق الطاقة العالمية.

وفي هذا الإطار، فإن تورط بعض الفاعلين المسلحين من غير الدول في الصراع من شأنه زيادة حدة المخاطر في قطاع صناعة النفط، وتثبيط الاستثمارات الأجنبية في هذا الصدد، فضلًا عن أنه في حال ثبوت تورط إيران في مساعدة حماس في هجوم ٧ أكتوبر، فمن المرجَّح أن يتم تشديد العقوبات المفروضة على صادراتها من النفط، الأمر الذي سيؤدي إلى فرض المزيد من القيود على شراء النفط الإيراني، ومن ثم ارتفاع أسعار النفط العالمية.

واتصالًا بذلك، فإن إعلان إسرائيل عن نيتها إغلاق العديد من حقول الغاز الطبيعي من شأنه رفع أسعار الغاز العالمية، فضلًا عن التداعيات السلبية للحرب على آفاق التعاون بين أوروبا ودول المنطقة فى مجال الطاقة، ومشروعات البنية التحتية.

وتأسيسًا على ما سبق، تسعى هذه الإصدارة من سلسلة "بقلم خبير" الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، إلى تسليط الضوء على تداعيات الحرب في غزة على مستقبل قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك عبر الوقوف على انعكاسات الحرب على التعاون الإقليمي في هذا المجال، ومحاولة استشراف آفاق الطاقة في المنطقة في حال تحقق السيناريو الأسوأ باستمرار الحرب في قطاع غزة خلال عام ٢٠٢٤، واتساع رقعتها على الجبهتين اللبنانية واليمنية.

هل تؤثر الحرب في غزة على مستقبل قطاع الطاقة بمنطقة شرق المتوسط؟

د. أحمد قنديل

رئيس وحدة العلاقات الدولية ورئيس برنامج الطاقة - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

أربكت عملية «طوفان الأقصى» -التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية، بقيادة كتائب القسام -الجناح العسكري لحركة حماس- في السابع من أكتوبر٢٠٢٣، وما تبعها من عدوان إسرائيلي غاشم على أهالي قطاع غزة تسبب في مقتل وإصابة عشرات الآلاف من الأشقاء الفلسطينيين- كافة الترتيبات والمشروعات الطموحة التي كانت تنتظرها منطقة شرق المتوسط في قطاع الطاقة. ومع فشل المساعي الرامية إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى المسار السياسي والدبلوماسي لإقامة حل الدولتين، أدت حرب غزة إلى خلط جميع الأوراق بشأن مستقبل قطاع الطاقة في المنطقة، خاصة مع دخول أطراف عديدة على خط هذه الحرب، منها حزب الله في لبنان، وميليشيات الحوثي في اليمن، مع استمرار تهديد إيران بتوسيع نطاق هذه الحرب، بل وتحذير وزير خارجيتها «حسين أمير عبد اللهيان» من أن منطقة «الشرق الأوسط صارت كبرميل بارود».

وإذا ما أضيف إلى كل ذلك، استمرار الدعم الأمريكي «الأعمى» للحكومة اليمينية المتشددة في إسرائيل، من أجل المضي قدمًا في سياساتها العدوانية تجاه الفلسطينيين من قطاع غزة، يمكن توقع زيادة احتمال سيناريو استمرار الحرب في غزة، خلال عام ٢٠٢٤، واتساع نطاقها ليشمل دولًا أخرى في المنطقة. وهو الأمر الذي سيكون له، على الأرجح، تداعيات صادمة ليس فقط على مستقبل التعاون الإقليمي في قطاع الطاقة، وإنما أيضًا على أسواق الطاقة العالمية، خاصة فيما يتعلق بإمكانية تعطيل خطوط الإمداد الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي نتيجة الهجمات العسكرية على السفن الناقلة لهما أو مرافق إنتاجهما، وبالتالي، ارتفاع أسعارهما العالمية.

كشفت حرب غزة مدى هشاشة التعاون في مشروعات الطاقة في منطقة شرق المتوسط، والتي كانت تتجه في السنوات الأخيرة لتصبح مركزًا إقليميًا لتجارة الغاز الطبيعي والكهرباء، بعد الاكتشافات الهائلة من الغاز الطبيعي، منذ عام ٢٠٠٩، أمام سواحل البحر المتوسط في كل من مصر وإسرائيل وقبرص، واقتراح العديد من مشروعات خطوط الأنابيب لنقل الغاز الطبيعي، فضلًا عن شبكات للربط الكهربائي، من أجل دفع وتشجيع تجارة الغاز والكهرباء، سواء بين دول المنطقة وبعضها البعض، أو بينها وبين الدول المجاورة في أوروبا وآسيا وإفريقيا. وقد اكتسبت هذه المشروعات دعمًا دوليًا كبيرًا بعد إنشاء «منظمة غاز شرق المتوسط»، وتوصل مصر إلى اتفاقيات مهمة لتجارة الغاز مع إسرائيل وقبرص والاتحاد الأوروبي، وتوقيع

دول شرق المتوسط للعشرات من مذكرات التفاهم بشأن مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، نتيجة اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢ وتسارع الجهود العالمية لمواجهة تغير المناخ العالمي. كذلك، توصلت معظم دول منطقة شرق المتوسط، إلى اتفاقات لترسيم الحدود البحرية، لتشجيع شركات الطاقة العملاقة للعمل على استخراج الغاز والنفط، والتي كان آخرها اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢.

التعاون الإقليمي في مهب الريح

وضع اندلاع حرب غزة، وفشل المساعي الدولية لإنهائها في عام ٢٠٢٣، الآمال بأن يصبح قطاع الطاقة قاطرة لتحقيق التعاون الإقليمي والسلام في منطقة شرق المتوسط في مهب الريح. فمن ناحية، دفعت حرب غزة إسرائيل إلى خفض صادراتها من الغاز الطبيعي إلى مصر بسبب المخاطر الأمنية التي دفعت وزارة الطاقة الإسرائيلية إلى إيقاف إنتاج الغاز من حقل تمار، الذي تديره شركة شيفرون الأمريكية، وتقع منصة إنتاجه على بعد ٢٥ كيلومترًا فقط شمال غرب غزة. وربما يكون هذا الخفض أيضًا رغبة من صانع القرار في تل أبيب في ممارسة الضغط السياسي على القاهرة لقبول مساعي التهجير القسري للفلسطينيين إلى سيناء، حسبما أشار عدد من المراقبين.

صحيح أنه تم استئناف تصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر مرة أخرى بالتدريج، بعد عدة أسابيع، عبر خط أنابيب غاز شرق المتوسط الذي يربط مدينة عسقلان الإسرائيلية ومدينة العريش المصرية، إلا أن هذا الخفض لصادرات الغاز الإسرائيلية لمصر مثَّل «صيحة تحذير» قوية بشأن هشاشة التعاون الإقليمي المرتبط بتجارة الغاز الطبيعي في المنطقة، وإمكانية استخدامه من جانب طرف ما للضغط السياسي على طرف آخر من أجل تحقيق أهداف سياسية.

ومن ناحية أخرى، أعلن الأردن، في ١٦ نوفمبر ٢٠٢٣، أنه لن يوقع اتفاقية «تبادل الطاقة مقابل المياه» مع إسرائيل في ظل الحرب على غزة، رغم أنه كان من المقرر التوقيع على هذه الاتفاقية نهاية شهر نوفمبر٢٠٢٣، خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (كوب-٢٨) في إمارة دبي. وقال وزير الخارجية الأردني «أيمن الصفدي» إن بلاده «لن تستطيع مواصلة هذه الاتفاقية؛ لأنه لا يمكن لوزير أردني أن يجلس إلى جانب وزير إسرائيلي لتوقيع اتفاق فيما هم يقتلون إخواننا في غزة». وأضاف الوزير الأردني أن إسرائيل قتلت بيئة السلام، وهي تدفع المنطقة كلها نحو حرب واسعة، مؤكدًا أنها تجر المنطقة نحو الجحيم. وكان الأردن والإمارات وإسرائيل قد وقعت في عام ٢٠٢١ إعلان نوايا «للدخول في مشروع مشترك لمقايضة الطاقة بالمياه». ويهدف هذا المشروع، الذي أُطلق عليه مشروع الرخاء، إلى تصدير ٦٠٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية إلى إسرائيل مقابل ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه المحلاة إلى الأردن بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي موقف مماثل، أعلنت تركيا، في أكتوبر ٢٠٢٣، تعليق جميع خططها للتعاون مع إسرائيل في مجال الطاقة، فيما ألغى وزير الطاقة التركي «ألب أرسلان بيرقدار» زيارة كانت مقررة لإسرائيل. وكانت أنقرة تعتزم مناقشة خطط للتعاون مع إسرائيل للتنقيب المشترك عن الغاز في شرق المتوسط، وإمكانية وضع

خطط لتصدير الغاز إلى أوروبا عبر تركيا. وجاء الموقف التركي بعدما انتقد الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» العدوان الإسرائيلي على غزة، واتهمها بشن أكثر الهجمات وحشية في التاريخ خلال حربها على قطاع غزة.

السيناريو الأسوأ لمستقبل الطاقة في المنطقة

رغم عدم معرفة متى ستتوقف الحرب في غزة خلال عام ٢٠٢٤، ورغم صعوبة توقع النطاق المكاني الذي يمكن أن تصل إليه، وقت كتابة هذه السطور، فإن سيناريو استمرار هذه الحرب واتساع نطاقها سوف يحوِّل منطقة شرق المتوسط كلها، على الأرجح، إلى منطقة «غليان» و«قابلة للانفجار» في أي وقت. وحال تحقق هذا السيناريو على أرض الواقع لن يكون هناك أي حقل غاز طبيعي أو بئر للنفط بمنأى عن المواجهات المسلحة، لا سيما لو تدخلت أطراف أخرى في الصراع، مثل إيران وحلفاؤها من جهة، والولايات المتحدة وحلفاؤها من جهة أخرى. ويفترض هذا السيناريو «الكابوس» تعرُّض منشآت وحقول النفط والغاز الطبيعي لهجمات عسكرية من أطراف الصراع، إلى جانب تأثر السفن الناقلة للنفط والغاز بالهجمات العسكرية في المضايق المائية الرئيسة، مثل: باب المندب وهرمز وقناة السويس، ما يعوق وصول صادرات النفط والغاز الطبيعي من دول الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية.

وفي هذا السياق، يؤكد أحدث تقرير صادر عن البنك الدولي من نشرة «آفاق أسواق السلع الأولية»، أن آفاق أسعار الطاقة العالمية ستصبح سلبية إذا حدث تصعيد في حرب غزة، مشيرًا إلى إمكانية حدوث ثلاثة احتمالات استنادًا إلى درجة تعطل إمدادات النفط من منطقة الشرق الأوسط، والتجارب التاريخية التي شهدها العالم منذ سبعينيات القرن الماضي. وهذه الاحتمالات الثلاثة هي:

- احتمال «التعطل المحدود»، وفيه ستنخفض إمدادات النفط العالمية بمقدار ٥٠٠ ألف برميل إلى مليوني برميل يوميًا. وفي ظل هذا السيناريو، سيرتفع سعر النفط مبدئيًا بين ٣% و١٣% مقارنة بمتوسط الفترة ربع سنوية الأخيرة من عام ٢٠٢٣، والذي يبلغ حوالي ٩٠ دولارًا للبرميل. أي أن سعر البرميل سوف يتراوح بين ٩٣ و١٠٢ دولار.
- احتمال «التعطل المتوسط»، وفيه ستتراجع إمدادات النفط العالمية بما يتراوح بين ثلاثة ملايين وخمسة ملايين برميل يوميًا، مما يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع بنسبة ٢١% إلى ٣٥% في البداية بواقع ١٠٩ دولارات و١٢١ دولارًا للبرميل.
- احتمال «التعطل الكبير»، وفيه ستنكمش إمدادات النفط العالمية بمقدار ستة ملايين إلى ثمانية ملايين برميل يوميًا، مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع بنسبة ٥٦% إلى ٧٥% في البداية بواقع ١٤٠ دولارًا و١٥٧ دولارًا للبرميل.

وفي ظل هذا السيناريو الأسوأ، سوف تتعرقل، على الأرجح، مشروعات التنقيب الجديدة عن الغاز الطبيعي في غالبية دول منطقة شرق المتوسط، خاصة في إسرائيل، التي ستجد صعوبة كبيرة في جذب شركات الطاقة العملاقة للاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي لديها بسبب تراجع ثقة المستثمرين، الأمر الذي سيكون بمثابة «ضربة قوية» للطموحات الإسرائيلية في أن تصبح مركزًا لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا وأماكن أخرى. وهنا، يشار إلى أن الحكومة الإسرائيلية منحت مؤخرًا حوالي عدد ١٢ رخصة استكشاف جديدة لمشغلين جدد، بما في ذلك شركة إيني الإيطالية، وشركة بريتيش بتروليوم البريطانية. حيث تطمح تل أبيب في زيادة معدلات الإنتاج من الغاز الطبيعي بمقدار حوالي ١٥ مليار متر مكعب

بحلول عام ٢٠٢٥، عن طريق تكثيف وتطوير حقول الغاز الحالية، بالإضافة إلى زيادة وتسريع عمليات الاستكشاف الجديدة.

ومن جهة أخرى، سوف يؤدي السيناريو الأسوأ أيضًا إلى وقف محاولات السلطة الفلسطينية -بالتعاون مع مصر- لتطوير حقلي غاز مارين ١ و٢ الفلسطينيين في الشواطئ الموازية لقطاع غزة، والتي كانت من أهم محاور حل أزمة الكهرباء للشعب الفلسطيني، فضلًا عن إمكانية أن تصبح مصدرًا ماليًا كبيرًا لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني على النمو، في ظل الاحتياطات الموجودة في هذين الحقلين، والتي تزيد على تريليون قدم مكعب.

وفي لبنان، سوف يكون قطاع الطاقة من أكبر الخاسرين حال وقوع سيناريو اتساع دائرة الحرب في غزة. فإذا تفاقمت التوترات بين إسرائيل وحزب الله، فلن يكون لدى حكومة تصريف الأعمال القدرة على جذب شركات الطاقة العملاقة لمعالجة النتائج المخيبة للآمال التي أسفرت عنها عمليات الحفر في حقل قانا للغاز بالقرب من الحدود الإسرائيلية مؤخرًا، مما يهدد فرص توفير بدائل قوية لقطاع الطاقة اللبناني في المستقبل القريب.

وختامًا، يمكن القول إنه مع استمرار الحرب في غزة، واحتمال اتساع نطاقها وفق السيناريو الأسوأ المذكور أعلاه، ستظل حالة عدم اليقين بشأن مستقبل قطاع الطاقة في شرق المتوسط. وهذا السيناريو، حال حدوثه، سوف يؤدي، على الأرجح، إلى مزيد من ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز، وإلى إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية ومرافق الطاقة وطرق الشحن البحري. وفي ظل هذا السيناريو، من المتوقع أيضا أن تؤجل معظم دول منطقة شرق المتوسط أي خطط لمشاريع إقليمية قامت بوضعها في السابق لسنوات قادمة، وفي مقدمتها مشروعات خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي ومشروعات الربط الكهربائي.

ومن ناحية أخرى، كشفت حرب غزة عن تداعيات مهمة بالنسبة لأمن الطاقة في مصر، لعل من أهمها أمرين أساسيين، وهما؛ أولًا: أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الطاقة المصري، نظرًا لوقوع بلادنا في منطقة مليئة بالصراعات الإقليمية، التي قد تؤثر سلبًا على أي تدفقات مطلوبة من الخارج لتلبية الاحتياجات المحلية المتنامية من موارد الطاقة. ويعد هذا الاكتفاء أمرًا لا غنى عنه لتحقيق أمن الطاقة المصري. وفي ضوء ذلك، ومن أجل تحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي في قطاع الطاقة المصري، لا بد من المضي قدمًا في ثلاثة مسارات رئيسة، وهي: زيادة الاستثمارات في مشروعات الطاقة التقليدية (النفط والغاز الطبيعي)، مع تسريع عمليات التطوير وزيادة الإنتاج من الحقول المطورة حديثًا (غير حقل ظهر). وتحسين كفاءة الطاقة وترشيد استخداماتها، وتشجيع التوسع في شبكات النقل الجماعي المعتمدة على الكهرباء كشبكات مترو الأنفاق والقطارات الكهربائية (المونوريل). وزيادة الاعتماد على مشروعات الطاقة المتجددة في توليفة الطاقة في مصر، مع تسريع العمل لتفعيل مذكرات التفاهم المتعلقة بمشروعات الهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بالتعاون مع الشركات الأجنبية. وثانيًا: أهمية تنويع بدائل استيراد الغاز الطبيعي، حيث يمكن الاعتماد على بعض الدول العربية، أو حتى الإفريقية، من أجل الحصول على شحنات من الغاز الطبيعي المسال، مثل: الجزائر وقطر ونيجيريا وغيرها.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة

رقم بريدي: 11582 ص.ب: 191 مجلس الشعب تليفون: 27929292(202) فاكس: 27929222(202)

www.idsc.gov.eg info@idsc.gov.eg

ISSN 2805-3206